الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5208 | الأحد | 26 ذي الحجة 1446 هـ | 22 يونيو 2025 م | السنة الثامنة عشرة

نتيجة منعه إمدادات الوقود اللازم لتشغيل مرافق ومضخات المياه والصرف الصحي

بالأرقام.. هكذا يضيّق الاحتلال الخناق على خان يونس

مواطنون: كنا نعاني لتوفير الطعام فصرنا نعاني في توفير الماء ونواجه كل لحظة الموت بالقصف الذي لا يتوقف أو جوعا وعطشا

الخدمات الحيوية للنازحين في المواصي تتعرض للتقليص المستمر بسبب القصف المستمر وإنذارات الإخلاء مما ينذر بكارثة بيئية وصحية وشيكة

آلاف خيام النازحين تتكدس في منطقة المواصي غير المؤهلة وتفتقر للخدمات الحيوية الأساسية

900 ألف نسمة في خان يونس يواجهون أزمة عطش جراء توقف خدمات البلدية ونقص الوقود

غزة- «الجزيرة نت»: يجابه محمد الشاعر مشقة يومية من أجل تدبير احتياجات أسرته من المياه للشرب والنظافة الشخصية والمنزلية، في ظل توقف خدمات بلدية خان يونس في جنوب قطاع غزة، لليوم الرابع على التوالي، نتيجة منع الاحتلال الإسرائيلي إمدادات الوقود اللازم لتشغيل مرافق ومضخات المياه والصرف الصحي وآليات تقديم الخدمات.

وكانت البلدية تضخ المياه مرتين أسبوعيا للسكان والنازحين في المربعات السكنية ومناطق مراكز ومخيمات الإيواء التي لم تطلها إنذارات الإخلاء الواسعة، التي باتت تشمل حاليا غالبيّة مساحة المحافظة الكبرى من بين محافظات القطاع الخمس، ويقطنها زهاء 900 ألف نسمة من سكانها والنازحين فيها.

يعيل الشاعر (54 عاما) أسرة مكونة من 10 أفراد، اضطروا للنزوح من منطقة «جورة اللوت» في شرق خان يونس إلى غربها، ويقول للجزيرة نت: «كنا نعاني من أجل توفير الطعام، والآن بتنا نعاني في توفير المياه، ونواجه في كل لحظة الموت بالقصف الذي لا يتوقف، أو جوعا وعطشا».

قبل نزوحه، كان الشاعر يعتمد على صهاريج تابعة لهيئات ومبادرات خيرية توزع المياه العذبة للشرب بالمجان، ويتزود بالمياه المالحة المخصصة للنظافة الشخصية والاستخدامات المنزلية من خطوط تابعة للبلدية ويخزنها في براميل تكفيه حتى الموعد التالي لوصلها.

ويشكو حاليا من انقطاع تام للمياه في المنطقة التي ينزح بها غرب مجمع ناصر الطبي، وتتبع جغرافيًا لمنطقة المواصي، حيث يتكدس غالبية سكان خان يونس والنازحين فيها، ويقول هذا الرجل العاطل عن العمل منذ اندلاع الحرب عقب السابع من أكتوبر 2023 «نواجه أزمة كبيرة، ولا أملك المال لشراء الطعام، فما بالكم بالمياه؟».

ويشاطره النازح محمد سلطان المعاناة نفسها، ويقول إن إمدادات المياه تراجعت بشكل كبير خلال الأيام الماضية.

ويقيم سلطان (61 عاما) وأسرته (27 فردا) في خيام داخل مخيم للنازحين في منطقة المواصي، منذ نزوحهم عن مدينة رفح في مايو/أيار الماضي، ومنذ نحو أسبوع يعاني هذا المخيم أسوة بكل المخيمات الأخرى من عدم توفر مياه الشرب والنظافة، حسبما يؤكد.

وفاقم إعلان البلدية عن توقف خدماتها الحيوية من تدهور الواقع المعيشي والإنساني لسكان المدينة والنازحين، الذين تقيم غالبيتهم في خيام ومراكز الإيواء في المواصي غير المؤهلة، والتي تتعرض للتقليص المستمر بسبب القصف المستمر وإنذارات الإخلاء، مما ينذر بوقوع كارثة بيئية وصحية وشيكة، حسب لجنة الطوارئ بالبلدية.

ويقول سلطان «نحن في غزة في سباق مع الموت، يلازمنا مثل ظل أجسادنا، ويلاحقنا في كل خطوة وفي كل مكان»، ويضيف - وقد فقد منزله في رفح ونجا قبل نحو 3 شهور من غارة جوية استهدفت خيمة مجاورة لخيمته- «الموت بات أقرب إلينا من أي وقت، وكل منا في غزة يشعر أنه يقف في طابور بانتظار الموت إما بالقصف أو الجوع أو العطش، أو بمرض حيث لا يتوفر الدواء».

وكالأغلبية يضطر الشاعر وسلطان يوميا لملاحقة صهاريج شحيحة ونقاط متفرقة توفر المياه، والوقوف في طوابير طويلة ومزدحمة من أجل الحصول على كمية قليلة لا تفي بالاحتياجات الأساسية.

40 ألفاً من طلبة غزة المقدر يُحرمون من الاختبار للعام الثاني على التوالي بسبب حرب الإبادة ضد القطاع

انطلاق امتحانات الثانوية العامة بالضفة .. على وقع الاقتحامات والتدمير والاعتقالات

وزارة التعليم: 52 ألف طالب تقدموا للاختبارات بينهم 3500 في القدس لم يتمكنوا من خوض المادة الأولى نظرا للطوارئ التي يفرضها الاحتلال

طلبة يراجعون ورقة أول امتحان لشهادة الثانوية العامة

الخليل- «وكالات»: انطلقت أمس في الضفة الغربية، امتحانات الثانوية للعام الدراسي 2024/2025، مستهلة بمادة التربية الإسلامية، فيما أكد الطلبة عقب انتهاء الامتحان أنه «كان مريحا في ظروف صعبة».

ووفق معطيات وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، يبلغ عدد الطلبة المتقدمين للامتحان هذا العام نحو 52 ألفا، بينهم 3500 في مدينة القدس المحتلة لم يتمكنوا من تقديم الامتحان الأول، نظرا لإجراءات الطوارئ التي تفرضها سلطات الاحتلال وتمنع التجمع، ويتوقع أن يلتحقوا بزملائهم في الامتحان القادم غدا الاثنين.

كما يتقدم للامتحان هذا العام نحو ألفي طالب وطالبة موزعين في أنحاء العالم، في حين طلبة غزة المقدر عددهم بنحو 40 ألف يُحرمون من الامتحان للعام الثاني على التوالي بسبب حرب الإبادة المستمر منذ أكتوبر 2023، ليقترب عدد المحرومين من الامتحان على مدى عامين من 80 ألفا.

وقال الناطق باسم وزارة التربية والتعليم الفلسطينية صادق الخضور: «كان من المفترض أن يكون لدينا نحو 78 ألف طالب خلال العامين، لكن استشهد منهم قرابة 4 آلاف وغادر 4 آلاف آخرين القطاع، ليبقى نحو 70 ألف طالب».

وأشار إلى أن وزارة التربية والتعليم العالي «ملتزمة تماما» بعقد الامتحانات لطلبة غزة «فور توفر الظروف المناسبة»، موضحا أن عنصر الأمان هو الركيزة الأساسية، وتابع «تجميع الطلبة في مراكز امتحانية حاليا يعتبر مجازفة كبيرة، في ظل استهداف الاحتلال المتكرر لمراكز الإيواء».

وفي تصريحاته لإعلام محلي، قال وزير التربية والتعليم العالي أمجد برهم إن الامتحان يقدم في فلسطين و37 دولة في أنحاء العالم، أبرزها مصر، ويشارك فيه نحو ألفي طالب في وقت واحد هو التاسعة صباحا بتوقيت فلسطين.

ووفق معطيات لوزارة التربية والتعليم بشأن حصيلة الانتهاكات الإسرائيلية بحق القطاع التعليمي خلال الفترة من 7 أكتوبر 2023 وحتى 17 يونيو الجاري، فإن 241 مدرسة تعرضت لأضرار بالغة وتدمير، بينها 111 حكومية، و89 تابعة للأونروا في قطاع غزة، في حين طالت اعتداءات الاحتلال بالتخريب 152 مدرسة في الضفة.

وعلى صعيد ضحايا القطاع التعليمي، تفيد المعطيات باستشهاد 15 ألفا و179 طالبا وطالبة وإصابة 23 ألفا و105 في قطاع غزة.

أما في الضفة فتشير المعطيات إلى 102 شهيد و981 جريحا و358 اعتقالا بين طلبة الضفة، بينهم 67 ما زالوا رهن الاعتقال.

وبعد خروجهم من قاعة الامتحان وقف الطلبة محمد حسن ووسيم فواز وصخر يونس يراجعون ورقة أول امتحانات الثانوية للعام الدراسي 2024/2025 وهو التربية الإسلامية، واتفق الثلاثة على أن الامتحان كان مريحا في ظروف صعبة.

يتشارك الطلبة الرأي في المشتتات التي أثرت على دراستهم، فهم من جهة يعيشون منذ نحو 20 شهرا على وقع حرب إبادة في غزة تأخذ من وقت دراستهم إلى المتابعات الإخبارية، متمنين أن يحقق طلبة غزة حلمهم في تقديم الامتحان.

ومن جهة أخرى، يقول الطلبة إنهم عانوا من قلة النوم على مدى الأيام الماضية على وقع صفارات إنذار متكررة مع القصف الإيراني للمدن الإسرائيلية وتساقط شظايا الصواريخ الاعتراضية الإسرائيلية في مناطقهم، حيث اضطروا إلى السهر لمتابعة الضربات الإيرانية.

ويضاف إلى ما سبق الاقتحامات الإسرائيلية المتواصلة والكثيفة لمدن وبلدات ومخيمات الضفة الغربية، منها اقتحام مخيمات جنين وطولكرم وتهجير سكانها منذ 21 يناير/كانون الثاني الماضي، وإغلاق مداخل المخيمات والبلدات والمدن الفلسطينية بمئات الحواجز والبوابات.

ويسكن الطلبة الثلاثة في بلدة دورا جنوبي الضفة، والتي أمضت إضافة إلى عدد من القرى المجاورة ليلة صعبة على وقع اقتحام إسرائيلي تخللته مداهمة منازل واعتقال 16 مواطنا ومصادرة ممتلكات.

وإلى جانب الطلبة الثلاثة يقف الأستاذ مصعب عمرو نائب مدير مدرسة ياسر عرفات الثانوية منتظرا طلبة مدرسته للاطمئنان على أدائهم.

ويقول عمرو إن حالة الحرب أثرت على الطلبة بشكل عام، حيث لوحظ على بعضهم حالة الشتات الذهني، سواء في الصفوف الدراسية أو خلال مراجعتهم دروسهم في المنازل.

وأشار إلى «تراجع تركيز الطلبة نتيجة ما رافق العام الدراسي من اقتحامات، حيث كان الارتباك وعدم اليقين في دوام اليوم التالي للاقتحام، وهذا انطبق على امتحان التوجيهي، حيث أثيرت تساؤلات حول فرص عقده في موعده أو تأجيله نتيجة مختلف الظروف».

ولفت عمرو إلى انشغال أذهان طلبة التوجيهي في الأسبوع الذي سبق عقد الامتحانات بالحرب الإيرانية وأصوات ومشاهد تساقط الصواريخ وشظاياها.

أضاف أن حالة من القلق انتابت الطلبة نتيجة ما يعيشه زملاؤهم شمالي الضفة وفي غزة، ومع ذلك «حاولوا تجاوز المشتتات وتقديم أفضل أداء ممكن».

توثيق 16 بينهم مدنيون... وتل أبيب تستهدف موقعاً بناء على استجواب أحدهم

غموض يحيط بملف الأسرى اللبنانيين لدى إسرائيل

دورية لقوة «اليونيفيل» قرب الخط الأزرق في بلدة العديسة بجنوب لبنان

«وكالات»: يسلط إعلان الجيش الإسرائيلي عن الحصول على معلومات استخبارية خلال تحقيق مع أحد عناصر «حزب الله» قبل عدة أسابيع، على واقع المفقودين اللبنانيين الذين تحتجزهم إسرائيل، وترفض الكشف عليهم من قبل أطراف محايدة، أو تقديم معلومات كافية عنهم، ولم تتوقف عن احتجاز آخرين بعد دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في نوفمبر الماضي.

وفيما لم تعلن الدولة اللبنانية ولا «حزب الله» ولا حتى إسرائيل أي إحصاء رسمي حول عدد الأسرى اللبنانيين لدى إسرائيل خلال الحرب الأخيرة، ارتفع عدد الموثقين منهم إلى 16 أسيراً. وتم احتجاز 9 منهم على الأقل بعد الحرب، فيما احتجزت 7 خلال فترة الحرب الموسعة بين سبتمبر، ونوفمبر الماضيين.

وكانت «المفكرة القانونية»، وهي منظمة بحثية وحقوقية مستقلة، أحصت في مايو الماضي، 14 لبنانياً تحتجزهم إسرائيل منذ الحرب الأخيرة. ولاحقاً، ارتفع العدد إلى 16، إثر احتجاز القوات الإسرائيلية شخصين، هما: الصياد البحري علي فنيش في 4 يونيو الماضي، الذي كان على متن قارب في البحر قرب الحدود البحرية مع إسرائيل، والراعي ماهر حمدان الذي اختُطف في 7 يونيو الماضي، ولم يُطلق سراحه أيضاً.

ويعد هذا الملف من أكثر الملفات غموضاً في لبنان؛ إذ تغيب المعطيات الرسمية الحاسمة عن عدد الأسرى، فيما وثق «حزب الله» 6 من عناصره محتجزين لدى إسرائيل، من أصل 16. أما «الصليب الأحمر الدولي»، فلم يحصل على معطيات حاسمة من قبل إسرائيل، ولم يُسمح له بمقابلة الأسرى، حسبما تقول مصادر لبنانية مطلعة على القضية.

ورغم توثيق 6 أسرى من الحزب فقط لدى إسرائيل، تشير مصادر مطلعة على أجواء «حزب الله»، إلى أنه يمتلك لائحة بأسماء مقاتلين «مفقودي الأثر»، ولا يعرف مصيرهم، مشيرة في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» إلى أن هؤلاء «لا يستطيع الحزب نعيهم إلا في حال الحصول على دليل حسّي دامغ حول مقتلهم»، وهذا يعني، بحسب المصادر، أنه «يمكن أن يكون عدد الأسرى أكبر لدى الجيش الإسرائيلي»، في إشارة إلى أشخاص من المعرّف عنهم بأنهم مفقودو الأثر.

ويوم دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، بلغ عدد الأسرى سبعة، هم 6 مقاتلين من «حزب الله» احتجزوا خلال المواجهات في بلدتي بليدا وعيتا الشعب بجنوب لبنان، إضافة إلى قُبطان بحري تم اختطافه من بلدة البترون البحرية في شمال لبنان ضمن عملية للكوماندوز الإسرائيلي. ولاحقاً ارتفع العدد إلى 19 إثر احتجاز مدنيين وآخرين تشتبه القوات الإسرائيلية بأنهم مقربون من «حزب الله» في الجنوب، وأطلقت في مارس الماضي سراح خمسة منهم. وفي يونيو الماضي، ارتفع عدد الأسرى إلى 16 مرة أخرى، مع احتجاز راعٍ في بلدة شبعا الحدودية، والصياد البحريّ علي فنيش في المياه اللبنانية القريبة من الحدود البحرية مع إسرائيل.

ولا يتولى الحزب التفاوض على أسراه في هذه المرة، خلافاً للمرات السابقة؛ إذ «يوكل المهمة بالكامل إلى الدولة اللبنانية»، حسبما تقول المصادر، لافتة إلى أن هذا الملف «بعهدة الرئيس جوزيف عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري، والحكومة، وهي (أي الدولة) من يتولى التواصل مع الموفدين الدوليين حول هذا الملف».

ويطرح الرئيس اللبناني جوزيف عون ملف الأسرى مع الموفدين الدوليين، إلى جانب ضرورة انسحاب إسرائيل من النقاط التي تحتلها في جنوب لبنان، ووقف الخروقات وإعادة الإعمار، وهي مطالب تجمع عليها الدولة اللبنانية لتثبيت الاستقرار وتطبيق القرار 1701، إلى جانب تطبيق مبدأ حصرية السلاح بيد الدولة اللبنانية.